

المشرب والثوب من الصبيح الجبس واليد من الدهن الجبس
 والخصا الجبس وأن يبق أي ولو بقية أثر الدهن من الدق
 في اليد والرجل وأثر الصبيح في الثوب وأثر الخصاب في
 اليد لأن الأثر كذا يشق زواله لا يصبر بقاؤه وما
 تشرب الجلد من الدهن فهو عفو لذلك وذكر في
 المحيط يطهر الثوب أي المصوغ بصبغة الجبس بشرط أن
 يغسل حتى يصفى الماء ويسيل منه الماء لا يبيض أي
 الخالص من لون الصبيح وكذلك قال قاضي خان في خلاصة
 اليد ينبغي أن لا يكون طاهرا مادام يخرج منه لونا
 الملون بلون الخماران غسل أي ولو غسل الأشياء
 المذكوكة بالماء بغير حرص ولا صابون ونحوهما فإنها
 تطهر إذا لم يبق في الماء لون لا يرى إلا بما روي عن
 أبي يوسف في تطهير الدهن الجبس أي المتجسس أنه إذا
 جعل الدهن في أنفاب عليه الماء فعملوا الدهن على
 وجه الماء فرفع صبغة ويزول الماء ثم يفعل هكذا حتى
 إذا فصل كذلك ثلاث مرات يحكم بطهارته الدهن خلافا
 لمحمد والفتوى على أبي يوسف وذكر في الذخيرة رجل إذا

رجليه

رجليه ثم توفوا وغسل رجليه فلم تقبل الرجل الماء جازما
 وضوءه لأن الغرض الغسل وهو سائل الماء قد حصل ثوب
 مبطن أصابه في ظهرا مرة نجاسة أقل من قدر الدهن منهم
 فنفتت إلى بطانتها ففصل الجبس باعتبار الموضعين
 أكثر من قدر الدهن منهم يمنع ذلك الجبس جازما فقلو عند
 محمد لأن البطانة مع الظهرا مرة في حكم ثوبين وعند
 أبي يوسف لا يمنع لأنهما في حكم ثوب واحد ولو نفذ
 الجبس في الثوب الواحد لا وجه الآخر لا يضر فكذا هذا
 وقيل أن كان الثوب مضرا باليمنع بالاتفاق والاولى
 أن يأخذ بقول أبي يوسف في سفوف المضرب ويقول محمد في
 غيره المضرب لأن المضرب يصبر ثوبا واحدا وإذا
 لقا الثوب المبلول الجبس في ثوب طاهر يابس فطهرت
 ندوة أي ندوة المبلول على الطاهر ولكن لا يصبر
 سبطا بحيث يسيل منه شيء بالعصر بل كان بحيث
 لو عصره لا يسيل منه شيء ولو لا يتقاطر خلف المشا
 ولا يصبغ أنه لا يصبر نجسا والمراد من المبلول المبلول
 بالماء لا المبلول بعين النجاسة كالبلول فان الطاهر